A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/406
5 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البندان ٣٦ و ٨١ من جدول الأعمال المؤقت*

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية

صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة رومانيا الدائمة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه مقتطفات من بيان فخامة الرئيس يون الييسكو، رئيس رومانيا، المتضمن نداء رسميا لإجراء مصالحة تاريخية بين هنغاريا ورومانيا (انظر المرفق). وقد وجه هذا النداء في الندوة الوطنية المعقودة في بوخارست في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ تحت عنوان "رومانيا في صيف عام ١٩٤٠ تحت وطأة سياسة القوة: خمسة وخمسون عاما على اتفاق فيينا التعسفي".

وقد استلهمت هذه المبادرة المصالحة الفرنسية الألمانية، التي أنجزت بنجاح في سياق تعميق التعاون والتكامل الأوروبيين، الذي برهن على استمراريته وفعاليته. ويشير الاقتراح إلى إدماج المفاوضات في المعاهدة الثنائية الأساسية الموقعة بين رومانيا وهنغاريا، في إطار مجموعة شاملة من الخطوات التي تهدف إلى إجراء مصالحة تاريخية وإقامة علاقات حسن الجوار. وفي الوقت نفسه، من شأن هذا النهج تشجيع الترتيبات والقيم التي يمكن أن تفضي إلى تذليل العقبات النفسية الموروثة من الماضي، التي قد تفضي إلى مواقف متطرفة وشكوك وصعاب في التكيف مع المعايير والقيم الأوروبية. ومن ثم سيقدم كلا البلدين مساهمته الخاصة في الاستقرار وتعزيز التعاون في وسط وشرقي أوروبا، وفي تحسين المناخ السياسي في القارة، وفي عالم أكثر أمنا.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة تحت البندين ٣٦ و ٨١ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) جورجي شيريلا
القائم بالأعمال بالنيابة

* A/50/150.

مرفق

مقتطفات من الكلمة التي ألقاها فخامة رئيس رومانيا في الندوة الوطنية المعنونة "رومانيا في صيف عام ١٩٤٠ تحت وطأة سياسة القوة: خمسة وخمسون عاما على اتفاق فيينا التعسفي"

المعقودة في بوخارست في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥

تود رومانيا، وفاء لخيارها الأوروبي، الذي أكدته جميع قواها السياسية بصراحة أن تستلهم النموذج الأوروبي على نحو واضح وشفاف وثابت لا لبس فيه، في علاقاتها مع جميع جيرانها. ومن بين الأمثلة المشرقة على نجاح هذه الروح الأوروبية، تصالح فرنسا مع ألمانيا في أعقاب قرون من المجابهة والتوتر، كانت تبدو وكأنها مستحيلة التجاوز. والآن، ونحن إذ نتذكر ذلك الظلم التاريخي الذي وقع منذ ٥٥ سنة يجب أن تظل أفكارنا بمنأى عن طغيان ذكرى الشخصيات المشينة لهتلر وموسوليني وستالين، الذين يتحملون المسؤوليات الجسام عن بعض أفظع ما اقترف من أعمال اغتصاب للأراضي في تاريخ أوروبا الحديث، ولنتذكر بالأحرى السياسيين العظام شارل ديغول وكونراد اديناور، صانعي المصالحة الفرنسية الألمانية!

ونحن نود بدورنا أن نطرح مآسي الماضي بين طياته، وأن نتطلع قدما نحو المستقبل. نحن أيضا نود ارساء علاقاتنا مع هنغاريا على غرار النموذج الفرنسي الألماني، الأوروبي أساسا، كما أننا على استعداد للانفتاح الدبلوماسي بالقدر المطلوب في هذا الاتجاه. نحن إذ نفعل ذلك فلأنه لا يمكن تصور مصالح كلا الأمتين ومستقبلهما خارج الحيز الأوروبي الأطلسي، وبعيدا عن قبولهما المشترك لمدونة سلوك وقواعد ومعايير واضحة لا لبس فيها ولا تمييز.

ويتيح السياق الوطني والدولي الحالي لرومانيا وهنغاريا فرصة فريدة لاجراء مصالحة تاريخية، تعود نتائجها بالنفع على نماء وازدهار علاقتهما. ومن شأن هذا أن ييسر في الوقت نفسه ادماج البلدين على نحو متزامن في هياكل التعاون والأمن الأوروبية والأوروبية الأطلسية.

وبهذه الروح أدعو جميع صانعي السياسات المسؤولين في هنغاريا - رئيس جمهوريتها ورئيس الوزراء والبرلمان وقادة جميع القوى السياسية فيها - إلى التطلع معنا نحو المستقبل. وأعتقد أني أعرب عن الرؤية المشتركة بين جميع القوى السياسية في رومانيا، حين أوجه الدعوى لارساء العلاقات بين

رومانيا وهنغاريا على مبادئ القانون والتعاون التي نشأت بين الدول الأوروبية الديمقراطية في العقود الخمسة الماضية.

وأوجه دعوة خاصة إلى التخلي عن المطالبة، التي يعرب عنها العديد من السياسيين الهنغاريين بشكل أو بآخر، بـ "تولي أمر" الأقليات الهنغارية الموجودة في البلدان المجاورة، أو بالوقوف في موقف "المدافعين" عنهم أو "ممثليهم". فنحن نتذكر اليوم الحالة المأساوية التي أدت إليها على وجه التحديد مثل هذه السياسة، التي شجعتها هنغاريا نيقولا هورثي في فترة ما بين الحربين، والتي خلّفت جروحا عميقة في ذاكرة سكان ترانسلفانيا، وفي باقي أنحاء البلد. وينبغي لزعماء هنغاريا الديمقراطية اليوم أن يتفهموا وأن يقتنعوا بأن رومانيا، عندما تحمي سلامة أراضي الدولة ووحدتها، تكون أول وأكثر من يهتم بحماية وضمان الحقوق المشروعة للأشخاص الذين ينتمون إلى الأقلية المجرية وحماية هويتهم العرقية، اهتمامها بحماية الحقوق الأساسية لجميع مواطنيها وحرياتهم. ورومانيا مصممة في هذا الصدد على الامتثال الكامل للمعايير الأوروبية ذات الصلة، وللالتزامات الدولية التي دخلت فيها بملء إرادتها.

إني أدعو جميع السياسيين الهنغاريين إلى القبول بالواقع التاريخي والقانوني الذي أكدته وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي بموجبها تعتبر الأقلية المجرية في رومانيا جزءا لا يتجزأ من المجتمع الروماني، مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج. إن مركز الأقلية المجرية في رومانيا مستمد من حقوق الانسان وحرياته الأساسية المنصوص عليها في دستور رومانيا وفي إطر تشريعية واسعة النطاق، وكذلك من المعايير الأوروبية في هذا المجال، وهو بالتالي لا يمكن أن يشكل موضوع تفاوض مع أية دول أخرى، بمن فيها هنغاريا.

وإذا تفهمنا جميعا، سواء في رومانيا أو في هنغاريا، هذه المبادئ الأساسية للعلاقات بين الدول، وقبلناها، فإني لست أرى أية عقبة تعترض تنمية وتعميق العديـــــد من أوجه العلاقات بين بلدينا، والتي لا يستهان بها الآن بما في ذلك الاتصالات الطبيعية بين مواطنينا المجريين، وبين أولئك الذين يتكلمون نفس اللغة ويشتركون في ذات القيم الثقافية في هنغاريا أو في غيرها.

وانطلاقا من هذه الأسباب، وإذ أضع في الاعتبار المسؤولية الضخمة التي تتحملها قيادة كل من رومانيا وهنغاريا تجاه مستقبل شعوبها والعلاقات فيما بينها، أدعو رسميا القيادة الديمقراطية في بودابست كي نعمل سويا، في أقرب فرصة، على إعداد وتوقيع وثيقة سياسية من شأنها أن تكرس المصالحة التاريخية بين رومانيا وهنغاريا بروح العصر الأوروبية. ويمكن صياغة هذه الوثيقة على أساس الآراء والمبادئ العامة التالية:

(أ) تعتبر المصالحة الرومانية الهنغارية، التي تنهي التوترات القائمة منذ قرون، حدثا تاريخيا في الواقع، من شأنه أن يعطي للعلاقات بين البلدين زخما قويا، يخدم مصالح الشعبين السائرين على طريق

الديمقراطية والاصلاح، في الوقت الذي توفر فيه أساسا جديدا صلبا لنمو العلاقات الثنائية في جميع الميادين التي تحظى باهتمام مشترك؛

(ب) ستتبادل كل من رومانيا وهنغاريا الدعم في مسعاهما إلى الاندماج داخل الأطر الأوروبية والأوروبية الأطلسية حيث مكانهما الطبيعي؛ وتعتبر المصالحة التاريخية بينهما مساهمة لا يستهان بها في أمن واستقرار هذه المنطقة الجغرافية وفي أوروبا بوجه عام؛

(ج) ستنمو العلاقات بين رومانيا وهنغاريا في ظل مبادئ وقواعد القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس الخاص بأوروبا الجديدة، وسائر وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع احترام كل من البلدين لسلامة أراضي البلد الآخر، وإعلان عدم وجود مطالب إقليمية لأي منهما تجاه الآخر، الآن وفي المستقبل؛

(د) ستعود المصالحة التاريخية بين رومانيا وهنغاريا بالفائدة على جميع مواطني البلدين، بمن فيهم الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقلية المجرية في رومانيا، وإلى الأقلية الرومانية في المجر، من خلال انضواء البلدين إلى القيم والمعايير الأوروبية الديمقراطية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان. وسيعني اقرار الشركاء السياسيين في كلا البلدين بانجاز هذه المصالحة التاريخية، تحول الأقلية المجرية في رومانيا والأقلية الرومانية في المجر إلى مصدر رئيسي لتنمية العلاقات الثنائية، وإلى قاعدة لإقامة علاقات حسن جوار وشراكة بين البلدين.

ويمكن أن يأتي إعلان المصالحة التاريخية بين رومانيا وهنغاريا مصحوبا بوثيقة قانونية ثنائية تنص على الآليات والصكوك، إلى جانب مدونة سلوك تتعلق بمسائل الأقليات العرقية، يتفق البلدان على اقرارها بغرض بلوغ هذه الأهداف، وببرامج عمل محددة في الميادين السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والثقافية وأية ميادين أخرى تحظى باهتمام مشترك. ورومانيا التي يحدوها الأمل في أن تحظى هذه المبادرة بقبول الطرف الهنغاري، تعلن استعدادها للدخول في مفاوضات فورية بغرض التوصل إلى اتفاق وإلى التوقيع على الصكوك السياسية والقانونية ذات الصلة.

ومن هذا المنطلق فإننا ننوي اقتراح وضع استئناف المفاوضات بشأن عقد معاهدة أساسية بين رومانيا وهنغاريا، تحت عنوان المصالحة التاريخية بين البلدين، كيما نرسي معا علاقة شراكة وتعاون بين الدولتين.

ونحن لا ننظر إلى المصالحة بوصفها مجرد إعلان، وإنما بوصفها عملية يجري الاضطلاع بها عن وعي، ويتم العمل من أجلها يوميا بانتظام.

وينبغي أن يكون أساس هذه العملية العزم السياسي على التقارب والتعاون لصالح البلدين والشعبين، ولصالح الاستقرار والأمن سواء في منطقة وسط أوروبا الجغرافية التاريخية، أو في جميع أنحاء القارة. وأنا أعلن الآن ومن هذا المكان أننا في رومانيا لدينا هذه الارادة السياسية.

وليس ثمة شك في أن هذه العملية ستكون صعبة التحقيق، إن لم تكن مستحيلة، من دون دعم القوى السياسية في رومانيا وهنغاريا، والتي تعمل واضعة نصب أعينها المستقبل وليس من الماضي، والتي سيؤازرها انشاء قنوات اتصال حقيقية بين المجتمعات المدنية في كل من رومانيا وهنغاريا.

وما دامت الأقلية المجرية في رومانيا والأقلية الرومانية في المجر تضطلعان بدور الحفاز في هذا الجهد البناء فإنهما ستقومان حقا بواجبهما في مد الجسور بين شعبينا المتجاورين.

إن المصالحة التاريخية بيننا هي السبيل الأضمن إلى ادماج رومانيا وهنغاريا في المؤسسات الأوروبية الحيوية الجديدة. ولسوف نسهم أيضا باختيارنا لهذا السبيل، اسهاما مباشرا في تذليل بعض العقبات التي تعترض مؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمالي الأطلسي عند وضع التصورات فيما يخص توسعها في اتجاه منطقتنا. ولذا فإننا على يقين بأن هذا المسعى الضروري لاعادة كتابة مصيرنا المشترك، سيحظى، مثله مثل المصالحة بين فرنسا وألمانيا، بدعم الدول الأوروبية والهياكل السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الأوروبية الأطلسية. ونأمل بوجه خاص أن تقدم لنا فرنسا وألمانيا، اللتان أنشأتا النهج الذي ننوي اتباعه في علاقاتنا مع هنغاريا، دعما ملموسا من أجل العمل في حقبة جديدة من البناء الأوروبي، وفي سياق جغرافي سياسي جديد على توطيد القيم العالمية الخالدة لخيار أيقظ العقول من سباتها وحال دون انبعاث شياطين الماضي. وفي هذه الحقبة من التاريخ، وبعد مرور عقدين ونيف على وضع احترام حقوق الانسان في مصاف الأولويات وفي عداد مبادئ الحياة الدولية، مما أفضى إلى تغير أنظمة العديد من البلدان، ترى رومانيا نفسها، وقد انضوت بطبيعة الحال، إلى المعايير الأوروبية والعالمية، مع احترام كل من دستورها والالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب الاتفاقات والاتفاقيات والبروتوكولات التي وقعت عليها فيما يتعلق بحقوق الانسان وحرياته، بما فيها تلك المتعلقة بالمواطنين الذين ينتمون إلى أقليات عرقية.

إننا عازمون على المضي في احترام هذه الالتزامات، لأننا لا نتصور توطيد الحياة الديمقراطية في دولة يحكمها القانون إلا على هذه الأسس الصلبة.

- - - - -